حنة شاهين

التضخم المالي في اسرائيل : أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية

ان ثلث الازمة الاقتصادية المتفاقمة حاليا في اسرائيل على شيء ، فانما تدل ، في الاساس على فشل سياسة حكومة ليكود ، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، بعد مضي سنتين من توليها الحكم . فالانقلاب الاقتصادي الذي حدث في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ ، بعد انتقال السلطة الى ليكود ببضعة اشهر ، وكان تعبيرا عن الاسلوب الذي ستعتمده الحكومة الجديدة في ادارة الاقتصاد ، قد اثبتت الازمة الحالية ، عدم ملاءمته للواقع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، وبالتالي لم ينجح ، في تحقيق الاهداف التي علقها عليه المسؤولون . فتوحيد قيمة صرف الليرة الاسرائيلية ، والغاء الرقابة على العملة الصعبة بصورة كاملة تقريبا الاساسان الرئيسيان اللذان ارتكزت عليهما السياسة الاقتصادية الجديدة ـ كانا يهدفان ، في الاساس ، الى حل مشكلات اسرائيل الاقتصادية ، عن طريق جذب رؤوس الاموال اليهودية والاجنبية ، ثم تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وتحويل اسرائيل الى مركز مالي عالمي في المنطقة على غرار سويسرا في الغرب .

هذا ما اعلنه رئيس الحكومة بيغن بعد انتهاء جلسة الحكومة التي اقرت خلالها السياسة الجديدة ، بقوله « ان هذه السياسة خطوة ايجابية وحاسمة في علاج اقتصاد الدولة القومي» ، معتبرا « أن تقليص الثغرة في ميزان المدفوعات بات ممكنا ، اضافة الى زيادة الصادرات وتقليص الاستيراد » ، وبالتالي تقليص اعتماد اسرائيل على المساعدات الخارجية » . وزاد بيغن : « لقد اصبح في استطاعة كل مواطن الآن اعادة امواله الى اسرائيل واستثمارها في مختلف المشاريع ، وان من شان هذه السياسة ان تؤدي بالضرورة الى زيادة الاستثمارات كما يليق بدولة تنتهج نظام الاقتصاد الحر »[١] . وكان وزير المال سيمحا ارليخ قد اعلن ايضا ، في معرض اشادته بالنظام الجديد الذي يرتكز على قواعد الاقتصاد الحر ، وعدم تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي كاساس لحل مشكلات اسرائيل الاقتصادية ، «لان النظام القديم كان متخلفا وغير عادل وغير مشرف ، بسبب اعتماد (اسرائيل) على صدقات الآخرين وعلى جمع التبرعات . اننا نريد ان نعمل وننتج بشرف كشعب خلاق ، وفي وسعنا تحسين وضعنا بحيث نكف عن الاعتماد على الغير ... »[٢] .

واذا نحن لخصنا جميع التصريحات والبيانات التي صدرت حين اقرار سياسة الاقتصاد الحر استطعنا القول بان الاهداف الاساسية التي رسمتها الحكومة الجديدة ضمن سياستها الاقتصادية قد تمثلت في جذب الاستثمارات اليهودية والاجنبية في ظل سياسة الانفتاح الكلي ، وازالة الرقابة على العملة الصعبة ، وفي الاجراءات الاخرى التي كانت تشكل رادعا امام المستثمرين . وكان هذا كفيلا ، في نظر الحكومة الجديدة ، باعادة تحريك النمو الاقتصادي المتوقف ، والقضاء على البطالة .اما الهدف الثاني فكان تقليص العجز في ميزان المدفوعات في اسرائيل ـ وقد بلغ حتى نهاية سنة ١٩٧٧ ، ٢,٦ مليار دولار ـ بواسطة زيادة الصادرات وخفض الواردات . والهدف الثالث والاهم كان تحقيق الاستقلال الاقتصادي بتقليص الاعتماد على المصادر الخارجية .